

الشيخ حميد الأحمر: لم يعد أمام اليمنيين متسع للصبر



حميد الأحمر

به. ما سيتم في هذه الحالة هي خيارات خاصة بالسلطة، وستنتهي ما تبقى من شرعية التعامل معها. في الحقيقة: هذا الأمر سيكون رعونة تُضاف إلى سجل السلطة السابق.

وحول رؤية المعارضة لمشاكل اليمن أشار الأحمر إلى ما تضمنته رؤية الإنقاذ الوطني الصادرة عن اللجنة التحضيرية للحوار الوطني، والتي شخصت الأوضاع في اليمن تشخيصاً دقيقاً وصادقاً: أننا نُعاني في اليمن من شخصنة الدولة، وأنها بحاجة إلى خطوات حقيقية لإعادة مؤسستها، وأنها بسبب هذا الأداء المشخصن للدولة خلقت أماناً مجموعة من الأزمات، في مقدمتها، وعلى رأسها، التداخبات المرتبطة بالقضية الجنوبية، والحروب المتكررة في صنعاء، والأوضاع الاقتصادية الخائفة، والأزمة السياسية التي وصلت الأداء السياسي إلى حالة انسداد كبير. نحتاج، جميعاً، أن نخرج من هذه الأزمات.

وأضاف الشيخ الأحمر: إن مشكلة السلطة أنها تُريد أن تظل تحكم. وهذه مشكلة كبيرة بالنسبة لأبناء اليمن، لأن السلطة غير قادرة على تلبية احتياجات الناس. كان الناس، في الفترات السابقة، يراون بين هذه الرغبة الجامحة [للحكم] وبين الواقع وبين الأضرار، ويقولون: فلنصبر، فلنصبر... لكن اعتقد أنه لم يعد اليوم أمام اليمنيين متسع حتى يصبروا على هذه المساورى الموجودة. هذه حياتنا جميعاً.

وأردف قائلاً: السلطة تقول: هي كرسي! كرسي بالنسبة لك، لكن بالنسبة لي أنا، كموطن، هي حياة أحياء يامن، بدل، باستقرار، بكرامة، باقتصاد جيد. مثلاً أنت تُطالب بالكرسي أنا أطلب بالحياة. لو أنت أخذت الكرسي، وأعطيتني حياة مستقرة وكريمة، كان يمكن أن أتفانى، وأقول: سهل يشل هذا الكرسي مدى الحياة. لكن أن يكون الكرسي حقل على حساب حياتي الشخصية، [فهذا أمر غير منطقي وغير مقبول]. اليوم الناس مسهم السوء، مسهم الضرر. نحن نأمل أن يكون هناك فعلاً إصلاح حقيقي للأوضاع في اليمن، ولندخل، بعدها، في انتخابات أو في استفتاءات، أو في غيرها، ويُعطى كل واحد فرصة في أن يُقيم الآخر.

وقال أمين عام اللجنة التحضيرية والقيادي في حزب الإصلاح أن ما يحصل في الجنوب أمر ليس سهلاً، ولا يمكن التعامل معه بخفة. الحقيقة أن ميلاد الجمهورية اليمنية حدث بارز في حياة اليمنيين وتاريخهم، وما يحصل اليوم ابتعاد كبير عن المعاني التي قامت من أجلها الوحدة، وهذا لا يعني أن الوحدة محملة عبء الممارسات الخاطئة المخالفة لروح اتفاقية الوحدة، ولكن يعني أن علينا أن نعي أن الوضع اليوم ليس سليماً، وقد أفرز بعض التداخبات التي تحتاج إلى معالجة.

قال الشيخ حميد بن عبدالله الأحمر أمين عام اللجنة التحضيرية للحوار الوطني إن مشاكل اليمنيين لن تحل إلا بإعادة الأمور إلى نصابها واحترام نضالات اليمنيين، وفي مقدمتها ثورتي سبتمبر وأكتوبر ووحدة 22 مايو.

وأضاف الأحمر في حوار مطول مع صحيفة «الشارع» إن المعارضة حددت طريقها نحو الحوار الوطني الشامل، ولم تتردد عندما وافقت السلطة على أن تكون ضمن الحوار في قبولها بذلك. وقال إن المعارضة تقيس الأمور من منظور الاحتياج الوطني، ولم تدخل الحوار من أجل حل مشاكل هذا الطرف أو ذلك بل لحل مشاكل اليمن التي قال إنها لن تحل إلا بإعادة الأمور إلى نصابها، وبأن نحترم نضالات أبناء اليمن، وفي مقدمة ذلك ثورتنا سبتمبر وأكتوبر ووحدة 22 مايو المباركة، التي أسست لنظام ديمقراطي تعددي حر ونزيه ومكافئ، وتداول حقيقي للسلطة، ومواطنة متساوية، وحرية فكرية.. وهو ما تم السير على خلافه، واستمرار مثل هذا النهج من قبل الإخوة في السلطة سيعيق أية عملية حوارية معها. حسب قوله.

وأردف: ما نستطيع أن نؤكد للناس هو أن أي لقاء مع السلطة سُخاويل أن يكون لقاءً من أجل حل مشاكل اليمن، وليس من أجل حل مشاكل السلطة. وحول تحريك عمل اللجنة العليا للانتخابات قال: إن تشكيل اللجنة يجب أن يكون بشكل مشترك: تنفيذاً لاتفاق فبراير، الذي من مستوجبات احترامه لا يتم الاستمرار في الأخطاء السابقة، وهي السير المنفرد في إدارة العملية الانتخابية بشكل أحادي لأن ذلك يفقدها معناها ومصداقيتها وتسبب في الانسدادات السياسية بعد العام 2006، ويهدد بانتهاء أهم مظهر من مظاهر الديمقراطية، وهو الممارسة الديمقراطية الانتخابية من خلال الانتخابات الحرة والنزيهة.

وأشار إلى: إن المعارضة قبلت من خلال اتفاق فبراير في وقت سابق أن يُمدد للحزب الحاكم عامين بالنظر إلى أن لديه أغلبية في البرلمان في محاولة صادقة وجادة من قبلها كي تتيح للسلطة إعادة الروح للعملية الديمقراطية، من خلال احترام متطلبات العملية الانتخابية، من نزاهة، ومن حيادية في الإدارة، وإزالة الشوائب، التي كانت واضحة في العمليات الانتخابية السابقة.

وأضاف الأحمر: أن تقوم السلطة بذلك الإعلان، بشأن اللجنة العليا للانتخابات، فهذا تكريس للإشكال نفسه: إدارة أحادية غير نزيهة وغير كفؤة للعملية الانتخابية، تجعل منها مسرحية مجوجة لا يُمكن أن تُلبى طموحات أبناء اليمن، ولا يُمكن أن تقبل منظومة المعارضة في البلاد المشاركة في هذه المسرحية التي لا معنى لها ولا اعتبار لنتائجها.

الجيش يفرق متظاهرين من جرحى صعدة أمام الفرقة أولى مدرع وأبناء عن إصابات

قيادة الجيش لصرف مستحققاتهم (120 ألف ريال يمني لكل جريح) منذ مطلع شهر رمضان الحالي، إلا أنها ماطلت في صرفها حتى الآن، ما جعلهم يلجأون إلى هذه التظاهرة.

وأشار إطلاق الرصاص الكثيف الربع لدى السكان المحليين القريبين من مكان الحادث، في وقت شوهدت سيارات الإسعاف تهرع إلى المكان، وقال مندوب المصدر أونلاين إنه شاهد جرحيين يتم حملهم على إحدى سيارات الإسعاف. واستمر إطلاق النار المتقطع لأكثر من ساعة. وتعرضت سيارة من نوع «فيتارا» عليها لوحة الجيش ويقودها ضابط كانت مارة من الشارع الذي وقعت فيه التظاهرة، للتكسير وتهشيم زجاجاتها بالكامل، كما تعرض عقيد في الجيش للضرب المبرح من قبل المتظاهرين. حسبما أفاد متظاهراً.

فترقت قوات الجيش بالرصاص الحي العشرات من جرحى حرب صعدة الذين تظاهروا احتجاجاً على صرف مستحققاتهم ظهر الأحد في تقاطع الدائري المقابل لمقابل لبوابة الفرقة الأولى مدرع بالعاصمة صنعاء.

وقال مراسل المصدر أونلاين الذي وصل لمكان الحادث، إن عشرات المتظاهرين بلباس مدني يعتقد أنهم من «الجيش الشعبي» الذين شاركوا في حرب صعدة وجرحوا هناك، قطعوا الطريق العام بجوازح حديدية ووضعوا أحجار كبيرة فيها من أي نوع السيارات من المرور، قبل أن يتدخل جنود من الفرقة الأولى مدرع لفك الطريق.

وأشار مراسلنا إلى أن الجنود أطلقوا رصاصاً كثيفاً لتفريق المتظاهرين الذين رشقوا الجنود بالحجارة. وقال متظاهراً لمراسلنا إنهم «استدعوا من قبل

أتباع الحوثيين يعتدون بالضرب على عضو قيادي إصلاحي في رازح ويقترحون أحد مساجد المنطقة

إصلاحي آخر في نفس المنطقة. وقال أحد الأمالي إن مسلحين من أتباع الحوثيين اعتدوا على «حسن محمد منصور» بالضرب، وهددوه في حال إفساء ما حدث له.

وفي السياق اقتحمت عناصر حوثية احد المساجد في نفس المنطقة وسيطرت عليه. وبحسب المصادر المحلية فإن الحوثيين اتجهوا بعد اقتحام المسجد إلى منزل الشخص الذي يؤمه، وذلك في محاولة لاستدراجه والاعتداء عليه، لكنه رفض الخروج معهم، وبعد مفاوضات مع والده اشترط الحوثيون مقابل كفهم عن الاعتداء على نجله عدم ارتياد الأخير للمسجد لإمامة المصلين وعدم توزيع المصاحف أو الكتب والأشرطة.

واستغربت مصادر محلية أن يقوم الحوثيون بهذه الأعمال، مشيرة إلى أنها قد تكون مدفوعة من قبل جهات ما لاقتعال مشاكل بين الطرفين. وحسب تلك المصادر فقد زار قائد الحوثيين بمنطقة رازح المعتدى عليه هادي علي هادي إلى المستشفى، معبراً له عن رفضهم لهذا الاعتداء، وقال إن ما حدث «تصرف فردي» وبدون معرفة القيادة حسب قوله.

وأضافت المصادر أن القيادي الحوثي تبرأ مما حصل وقال إنه سينتقم ممن وصفها بـ«العصابة» التي نفذت الاعتداء: غير أن مصدراً إصلاحيًا في نفس المنطقة قال إن هذه التصرفات لم تعد فردية، بل سياسة ممنهجة باتت تعتمدها بعض العناصر الحوثية. وقال إن أي شخص لا يروق لهم أصبح مهدداً بالضرب أو بتفجير منزله أو بالتصفية الجسدية تحت أي ذريعة أو حجة وأهية.

قالت مصادر محلية في منطقة غربي الأزدي بمديرية رازح، محافظة صنعاء، إن عناصر تابعة لجماعة الحوثيين اعتدت بالضرب الأسبوع الماضي على مدرس وناشط إصلاحي في المنطقة، بعد اعتداء آخر على أحد أعضاء الحزب، في حين اقتحمت عناصر أخرى أحد المساجد في المنطقة ومنعوا إمامه من ارتياده.

حاولت «المصدر» الحصول على تعليق من قبل المكتب الإعلامي لعبدالمالك الحوثي على هذه الأنباء، غير أنه لم يرد على استفسارات الصحيفة التي بعثتها قبل أيام على العنوان الإلكتروني للمكتب. وطبقاً للمصادر المحلية فإن عناصر حوثية اعتدت على المدرس هادي علي هادي، وهو أحد مسؤولي الإصلاح في تلك المنطقة، بالضرب بعد أن استدريجته إلى داخل أحد المساجد، وهددته بالتصفية الجسدية إذا تحدث عما حدث له.

وحسب رواية هذه المصادر فإن المسلحين كانوا يسألون المدرس هادي ويضربونه دون إعطائه فرصة للإجابة. وعن أسباب قيام الحوثيين بهذا الاعتداء قالت المصادر ذاتها إنهم اتهموا هادي بالتحرك ضدهم، وسألوه حول نشاطه الحزبي وتحركاته. كما هددوه بالقتل إذا قام بإبلاغ المستشفى أو سب خبر الاعتداء عليه.

وتقول المصادر إن منطقة غربي الأزدي التي تضم عدة قرى معروفة باتساع الخلاف المذهبي، ويتواجد فيها حزب الإصلاح بشكل خفيف مقابل غالبية حوثية.

وبحسب المصادر فإن عناصر أخرى تابعة للحوثيين كانت قد اعتدت قبلها بيوم على عضو

تداعيات قرعة «خليجي 20»

نائب رئيس اتحاد كرة القدم يطالب بإقالة شيباني



شيباني



حمدي

الاتحادات الخليجية واتضح أن ملعب البطولة غير جاهز، وقانونها يشير إلى أنها يجب أن تقام على ملعبين، (...) نحن لا يمكن أن نجاهل وسنقول الحق ليس لأننا الدولة البديلة». وتضاربت الأنباء حول استحباب ملعب الوحدة في أبين، وإقامة جميع مباريات الدورة في مدينة عدن. وأرجع المسؤول، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، هذا التعديل إلى بعد محافظة أبين عن مدينة عدن بعشرات الكيلومترات فضلاً عن سوء الأوضاع الأمنية فيها، وقال «نحن على ثقة بقدرة قوات الأمن في حسم الجانب الأمني، لكننا لا نرى وجود أي عائق في إقامة البطولة في مدينة عدن فقط طالما يوجد فيها ستة ملاعب تدريبية، وستاد 22 مايو كملعب رئيسي للبطولة».

وجاء هذا التعديل بعد مقترح تقدم به الجانب العراقي في اجتماع الاتحاد اليمني لكرة القدم مع ممثلي الاتحادات المشاركة في الدورة، حيث اتفق المجتمعون على إقامة مباراتين في اليوم الواحد من أجل إنهاء المنافسات بشكل انسيابي، وفقاً لمسؤول في وزارة الشباب والرياضة.

وحول أسباب غيابه عن حضور القرعة، قال إن كافة الأعمال المتعلقة بقرعة «خليجي 20» أنيطت بأشخاص ليس لهم علاقة بالرياضة، وأشار إلى أنه فضل الابتعاد لأن هناك من لا يعجبه تواجد جمال حمدي في اتحاد الكرة، بالرغم من أنه حمل شارة كابتن المنتخب اليمني لمدة عشرين عاماً. يذكر أن حمدي قد فتح النار على اتحاد الكرة عقب فوزه مباشرة بعد الانتخابات التي جرت في مايو الماضي.

في وقت سابق كان سلمان بن إبراهيم رئيس اتحاد الكرة البحريني قلل من قدرة اليمن على استضافة البطولة. واستغل اتحاد البحرين الخطأ الفني الذي وقع في حفل قرعة بطولة للتشهير باليمن، وشحن حملة إعلامية ضد اتحاد القدم اليمني.

وقال سلمان إن «الخطأ الذي حصل في القرعة جسيم ولا يقبل، لكننا لا نريد شق الصف الخليجي بالانسحاب، نتمنى أن تكون اليمن قادرة ونحن داعمون لها، لكن المؤشرات تقول ليس قادراً، فلماذا المكابرة؟». وأضاف «اطلعت على تقرير أمعاء سر

قال النائب الثاني لرئيس الاتحاد اليمني لكرة القدم الكابتن جمال حمدي إنه سيدعو أعضاء مجلس إدارة الاتحاد للوقوف أمام الأخطاء الكبيرة التي لازمت قرعة «خليجي 20»، ووضعت اليمن في حرج كبير، مشيراً إلى أن تنظيم قرعة ثمانتي منتخبات ليس بالأمر الصعب ولا معادلة يصعب فك رموزها.

وأضاف حمدي في تصريح لصحيفة «الاتحاد» الإماراتية إنه سيدعو خلال هذا الاجتماع لإقالة الأمين العام الدكتور حميد شيباني الذي أثبت فشله في إدارة الأمانة العامة لاتحاد الكرة في كثير من المناسبات، ومنها قرعة «خليجي 20»، والاستحواذ على جميع أعمال اللجان، مبيناً أنه كان يفضل دائماً إسناد الأمانة العامة للأمين العام السابق للجنة المؤقتة العميد صادق حيد.

وأشار حمدي إلى أن سكوت أعضاء الاتحاد المستمر على العشوائية التي يتسم بها عمل الاتحاد بنذر بعواقب وخيمة أثناء تنظيم البطولة في اليمن، مطالباً في الوقت نفسه رئيس الاتحاد بتصحيح الأوضاع والاستعانة بالكفاءات والخبرات الرياضية.

ملاك محطات الوقود في 4 محافظات جنوبية يتهمون شركة النفط بقطع تموين الديزل عنهم وخفض حصص البنزين

بصورة ملتوية من الحصول على مادة الديزل والاكثفاء بتوفيرها في المحافظات الأخرى. واستعرضت الرسالة بعض معاناة المواطنين في المحافظات الأربع، الذين ينتقلون إلى محافظات أخرى لتموين سياراتهم بمادة الديزل، مؤكداً أن استمرار ذلك سيؤدي إلى تسريع عدد كبير من عمال المحطات.

وحمل ملاك المحطات البترولية في المحافظات الأربع مدير شركة النفط مسؤولية ما آلت إليه الأمور واستمرار توقف مخصصات محطاتهم، وما قالوا إنه «الكل بمكياي وزرع ثقافة الكراهية بسبب عدم إتباع الشركة لسياسة المساواة في وطن 22 من مايو الذي نطمح ان نتحصل فيه على العدل والمساواة ونبد الظواهر المسيئة للمجتمع اليمني وإشاعة العدل والإخاء بين المواطنين». ويهدد ملاك المحطات بإغلاق محطاتهم نهائياً احتجاجاً على ذلك.

وتحدثت الرسالة عن «تصفية حسابات داخل شركة النفط» أصبح ملاك المحطات ضحيتها، بعد

قال ملاك المحطات البترولية في محافظات عدن ولحج وأبين والضالع إنهم يعانون نقصاً حاداً في الوقود بسبب خفض شركة النفط لخصتهم، وإيقاف مخصصات مادة الديزل عنهم.

ورفع اتحاد ملاك المحطات البترولية في المحافظات الأربع رسالة إلى المدير التنفيذي لشركة النفط، اتهموها باستهدافهم، وجاء في الرسالة «إن أرقام التوزيع الجديدة تبين غياب العدالة والمساواة بين المحافظات واستهداف المحطات في المحافظات الأربع».

وأضافت الرسالة ان استمرار إيقاف مخصصات المحطات البترولية من مادة الديزل جعل كثيرين يفكرون بسحب استثماراتهم من هذا القطاع إلى الخارج، وبسبب «عدم توفر المناخات المشجع للعمل في هذا المجال، بسبب استمرار الظلم وإتباع سياسة الكيل بمكيالين في توزيع الديزل».

وأشارت الرسالة إلى «إن هناك نية مبيتة لتفويضهم وإغلاق محطاتهم أو حرمانهم ومنعهم

أن قالوا إنهم فوجئوا بعدم حصولهم على الـ 50% من مخصص الديزل المدعوم للمصانع، التي وجه بها مجلس الوزراء، وحصول بقية المحافظات على حصتها.

وسردت الرسالة أرقاماً توضح قلة حصص المحافظات الأربع مقارنة بمحافظات أخرى. وتحصل عدن على مليونين و880 ألف لتر شهرياً، والرقم السابق يساوي حصة كل محافظة من المحافظات الثلاث، بينما تحصل صنعاء على أعلى مخصص ويقدر بأكثر من 47 مليون لتر شهرياً، والحديدة على أكثر من 40 مليون لتر، وتعد 29 مليون، وحضرموت 23 مليون، وذمار 22 مليون، واب 9.3 مليون، ومارب 8.2 مليون، وشبوة 9.3 مليون، وصعدة 7.6 مليون، والمهرة 2.8 مليون.

وقال ملاك المحطات في المحافظات الأربع إن هذه الأرقام «مثلت صدمة وقضت على آخر أمل كنا نطمح إليه في إن نتحصل على العدل والمساواة أسوة بالمحطات في المحافظات الأخرى».

مراجعات "الحراك": مشروع سياسي.. بأي ثمن

خالد عبدالهادي

تداولت وسائل الإعلام القريبة من الحراك الجنوبي على مدى أسبوع خيراً عن لقاء ضم عدداً كبيراً من المعارضين في الخارج من بينهم رئيس حكومة الوحدة حيدر العطاس وقياديون في الخارج. لكن الإشارة المهمة في الخبر كانت إعلان التحضير لوثيقتي مشروع سياسي للحراك وهيكل تنظيمي.

وفي حال مضت فصائل الحراك بجديّة في اتجاه صياغة مشروع سياسي للحركة الاحتجاجية الشعبية التي ناهز عمرها ثلاثة أعوام؛ فإنها تكون في طريقها لحسم تحدٍ حقيقي ومأخذ جوهري يؤخذ عليها منذ انتهى بها المطاف لأن تصير جهة لها شخصيتها المستقلة.

انطلقت الحركة الجنوبية على أساس احتجاجي في صيف 2007 في شكل تجمعات صغيرة لعسكريين مسرحيين من الخدمة، للمطالبة بحقوقهم الوظيفية، لكنها ما لبثت أن استقطبت إليها مشاعر غالبية سكان المناطق الجنوبية الساخطين على نظام الرئيس علي عبدالله صالح الذي فرض أنماطاً غريبة من السياسات الإدارية والاجتماعية خلال حكم مناطقتهم، منذ كسبت قواته الحرب الأهلية في 1994، وأطلق العنان لرجالاته ومعاونيه في تملك امتيازات ضخمة من الأراضي والمعارف التي كانت مملوكة لحكومة اليمن الديمقراطية الشعبية قبل اندماجها في وحدة مع الجمهورية العربية اليمنية العام 1990.

قبل أن يستقيم أمر الحركة الجنوبية وتتجلى ملامح غايتها النهائية، كان زمامها قد أسلم إلى عدد وافر من الأفراد الذين صار لكل واحد منهم فضيل صغير مصبوغ بطابع قائده، وليس بالضرورة أن يختلف في اتجاهاته عما عدها من الفصائل.

وعلى مدى عامين، مثّل تزعم الفصائل المنضوية في الحركة الجنوبية، أو إعلان فصائل جديدة، مطمحا يصبو إليه كثير ممن وجدوا أحقية القيادة إلى جانبهم.

وتفاعلت أحداث كثيرة واتجاهات ناقصة داخل الحركة، غير أن أياً من مجموع فصائلها لم يطرق مسألة صياغة مشروع سياسي يؤطر ذلك الاندفاع الشعبي المهتاج الذي راكمت زخماً هائلاً في تطلعات ملايين من مواطني البلاد الذين يطحنهم الفقر ويسد الجمود السياسي الأفق من حولهم.

تقف خلف هذا التأخر عوامل متعددة، ذات صلة بطبيعة الحركة والتجربة السياسية لقادتها، وكذا مستوياتهم الثقافية، علاوة على الجو النفسي الخائف الذي وضعت فيه الحركة وجمهورها منذ انطلاقتها بفعل عوامل ذاتية وموضوعية.

ففي خط مغاير تماماً للحركات السياسية التي طبعت تاريخ الجنوب السياسي الحديث، تضي فصائل الحركة الجنوبية الحالية التي غلبت عليها تسمية «الحراك» في الاستناد إلى العامل الجهوي فقط، لتحقيق هدفها السياسي، وهي علاقة مختلة يراد منها تحقيق نتائج سياسية عملية بأدوات غير سياسية.

رحبت الفصائل السياسية في الجنوب خلال القرن الماضي بكل السياسيين الذين وفدوا من شتى المناطق اليمنية، وانخرطوا بنشاط في صفوفها، إلى حد أن تبوأ بعضهم مواقع القيادة، فنشأ عن ذلك حركة سياسية تفجرت حماساً ونشاطاً سياسيين ومثاقفات وجدالات شملت جوانب متعددة، وانتقلت إلى صفحات المطبوعات. وانعكس ذلك جلياً في المشاريع السياسية التي تسلمت بها تلك الفصائل حتى الصغيرة منها، وذوات الاتجاهات التي كان ينظر إليها على أنها غير وطنية. كما أن اعتماد الاتجاه الجهوي سبيلاً وحيداً للكفاح

من أجل القضية الجنوبية دفع فصائل الحراك بالضرورة إلى نبذ كل السياسة المتطلعين إلى الاشتراك في مناصرة القضية، وكذا التصورات السياسية التي تصدر من خارج الإطار الجنوبي بطبيعته الجغرافية، وإن جاءت تلك التصورات عملية، تقبل التحول إلى فكرة مادية وتخدم الحراك أفضل من الأفكار المنبثقة من حلقات قادته الضيقة.

وفي هذا السياق، رد قادة الحراك ومنظروه على كثير من السياسيين والاكاديميين تصوراتهم بشأن ما ينبغي فعله للقضية الجنوبية. وأدى هذا السلوك إلى جفاء متبادل بين الحراك وقادته، وبين الأحزاب السياسية وكل الراغبين في دراسة المشكلة الجنوبية، مما ساعد في أن يصل الحراك إلى مخاصمة منطق الممكن السياسي، والدخول في دائرة انتظار الآتي من خوارق التحولات العفوية والمواقف الدولية التي لم تأت حتى الآن.

ولقد أفاد هذا الوضع الناشئ عن الاعتزال القسري لحظ الحراك كثيراً من قادة فصائله الذين خلدوا إلى التباري في إلقاء الخطابات على الجماهير وإطلاق رؤى شخصية، ليغدو الجنوب محسراً، كما أنهم ضمنوا خلو المجال أمامهم من أي تطلعات إلى القيادة أو إثارة ما ركد من الخطط، وما يقتضيه بناء الحركات السياسية.

وترتب على هذا المنحى مشهد جامد ومتطابق؛ تحتشد جموع المحتجين الغاضبين صباحاً وتردد هتافات غاضبة ثم تنفض مخلقة وراءها قتيلاً ومصائب برصاص قوى الأمن، ولم يخترق أي تطور هذا المشهد طيلة عمر الحراك، باستثناء تنظيم إضراب شهري بدأ ينتظم في الأونة الأخيرة، وإن كانت شكوك تثار بشأن استخدام القوة لفرضه، وهي شكوى لم يتم

التحقق منها. وسبب الفراغ السياسي وإغلاق الأفق أمام الحراك، بدعوى المبدئية النضالية، إفراناً له من مضامين حشدت الرأي العام المحلي حوله في البداية، إلى أن انحصر نشاط قاداته وجمهوره في تلقي الأخبار والتحليلات التي تغلب عليها الشائعات والأمانى. أما الشأن السياسي فلم تتعرض له الفصائل بنقاشات علنية، أو محاولات جريئة لتحريكه ونقله إلى طور متقدم.

وتلى العزلة السياسية للحراك تركيبة قادته تأثيراً في خطه وتخلّف عن إنجاز مشروع سياسي له، ذلك أن معظم الذين يزعمون فصائل الحراك ضباط عسكريون على قدر متواضع من المراس السياسية والتثقيف العام، أو شيوخ قبايلين تتناقض أدوارهم مع المهام التي تحتاج إليها القضية الجنوبية، وما سواهم فسياسيون لكنهم متشددون في التمسك برؤاهم الأحادية، ومولعون بشعارات بعيدة عن المرونة السياسية.

وإضافة إلى ذلك، لا يمكن إغفال أن السلطات النظامية تجهد طاقاتها وبنائها الاستخباراتية والأمنية لاختراق الحراك وشده إلى الخلف، فضلاً عن تشويه مقاصده وحرف مساره. وهامي نتج في تفجير كثير من ساحاته ومشاغله.

تمثل صياغة مشروع سياسي للحراك في الوقت الراهن التحدي الأبرز أمام قاداته وجماهيره، من أجل الدفع به خطوة إلى الأمام، ووضعه في مصاف الحركات السياسية مكتملة البناء، وتخليصه من العفوية والبساطة اللتين كادتاه تهويان في أوقات به إلى مراتب دنيا من الفعل والتأثير.

وإذا نجح المعارضون في الخارج في التصدي لهذه المهمة، فسيكون عليهم تحديد الثمن الذي يقنع الفصائل بالإجماع عليها.

"الزهرة" و"القناوص" أكبر المتضررين

سيول جديدة.. وفاة 20 شخصاً وتهدم 300 منزل وأضرار مادية بالغة

بسيم الجناني

شهدت محافظة الحديدة خلال العشرة الأيام الماضية سيولاً لم تشهدها المحافظة من قبل نتيجة الأمطار الغزيرة. جرفت السيول البشر والشجر والحجر، ودمرت مزارع بمساحات شاسعة، وقرى لم يبق لها أثر.

وقد أدت تلك السيول إلى وفاة أكثر من 20 شخصاً وهدم أكثر من 300 منزل في عدد من مديريات المحافظة.

في مديرية الزهرة حصدت السيول القادمة من الجبال المحاذية لتهامة عبر الأودية عشرة أشخاص في عزلة ربع الوسط وربع الشرق. من بين المتوفين 5 نساء تتراوح أعمارهن بين 23-38 عاماً، بالإضافة إلى طفلين أحدهما يبلغ من العمر 3 سنوات والأخر 4 سنوات. كما جرفت ما يقارب من 40 منزلاً مبنية من القش والصفائح.

وفي مديرية القناوص التي شهدت أمطاراً لم تشهدها منذ عشرات السنين توفي 9 أشخاص في قرى تابعة لفئة المهشمين شرق المديرية هم 6 أطفال ورجلين وامرأة.

وقالت مصادر محلية إن مدرساً يدعى أبو الغيث شرف علق بدارجته النارية في الطريق المؤدية إلى قريته فجرفته السيول إلى قرية تبعد عن الوادي 4 كيلوا مترات، وتم العثور على جثته في اليوم التالي.

من جانبه وصف مصدر أمني بالمديرية لـ "المصدر" الأمطار والسيول بـ"الكارثة"، حيث تسببت بأضرار كبيرة في المديرية، وهدمت عدداً كبيراً من المنازل المبنية من القش والحصير، وبشردت المئات من المواطنين، وكذا سببت نفوق العشرات من المواشي وانجراف مزارع في عدد من قرى المديرية، وقد تم إجلاء العديد من الأسر إلى المدارس الحكومية هرباً من السيول.

تقع في منخفض غرب الطريق وأغلق الطريق الدولي (الحديدة - حرض). وفي طريقه جرف السيل عدداً من الشاحنات وسيارات النقل، وأحدث بالمدينة أضراراً كبيرة في الممتلكات إثر تدفق المياه إلى داخل المتاجر والمساجد وكثير من المباني.

وفي مديرية الديرهيمي توفي شخصان في قرية الشجن أثناء هطول الأمطار الغزيرة على المديرية، حيث صعق أحدهم بصاعق رعدى والآخر جرفته السيول.

وقالت مصادر محلية بالمديرية أن السيول اجتاحت مناطق كبيرة من المديرية، معتبرة أن هذه السيول هي الأولى في المديرية منذ 30 عاماً، وقد تسببت بضرر كبير في الأراضي الزراعية وهدمت العشرات من المنازل المبنية من الطين والقش والصفائح.

وكانت مصادر أمنية قالت لـ "المصدر" إن الخط البحري (الحديدة - عدن) المؤدي لمديرية الديرهيمي أغلق لعدة ساعات بسبب السيول.



جرف أنابيب الصرف الصحي وغمر محطة بتروال بالمنطقة.

أما في مدينة الحديدة فقد ارتفعت المياه إلى رصيف المشاة وغمرت بعض المحال التجارية وأدت إلى توقف العديد من السيارات والعربات في الشوارع الرئيسية في المدينة بسبب كميات المياه الكبيرة. كما تسربت كميات كبيرة من المياه إلى العديد من المنازل في أحياء الدهمية والشحارية والحوك والزعفران والمطراق محدثة أضراراً مادية كبيرة.

ونكرت محطات الرصد الجوي التابعة للهيئة العامة لتطوير تهامة في تقرير لها أن إجمالي كمية مياه الأمطار والفيضانات التي هطلت على أودية سهل تهامة خلال الأيام الماضية بلغت 25 مليون و911 متر مكعب.

كما بلغ أعلى معدل للأمطار 65 ملمتراً في منطقة الحسينية بمديرية بيت الفقيه و42 ملمتراً بمدينة الحديدة و20 ملمتراً في الجروبة زبيد، وأدنى معدل هطول 18 ملمتراً بمديرية الزهرة، وأن مياه بعض الأودية والسيول لا تزال تعيق تحركات السكان في هذه المديريات.

من جانبه وجه محافظ الحديدة أحمد الجبلي بتشكيل لجنة للزول الميداني لتقييم الأضرار الناتجة عن الأمطار التي كانت قد شهدتها المحافظة خلال الأيام الماضية.

